باطل والا لتسلسلت الاجسام الى غير النهاية لان كل جسم فله حيز لامحالة
وحيزه هو السطح الباطن للحاوي فالجسم الحاوي له حيز ايضا وهلم جرا
ويلزم التسلسل وهو ممنوع لتناهي الابعاد لانا لا نسلم ان كل جسم له حيز
اذ المحدد لا حيز له على مذهب ارسطو بل له وضع خاص وهو الهيئة الحاصلة
له بسبب نسبة بعض الاجزاء الى البعض ونسبته الى الامور الخارجة
اذ حركته عنده وضعية لا مكانية لانا نقول كل جسم فهو متحيز مشار اليه
ههنا وهناك ضرورة السلب الحكماء لما اثبتوا الحيز الطبيعي قالوا نعلم
بالضرورة ان كل جسم لو خلي وطبعه لكان في حيز فبالهم نسوا ذلك وانكروه
حين الزموا به كيف وان الحركة الوضعية انما تعرض لمجموع المحدد واما
نصفاه المتميزان بحسب ما يعرض لهما من كونها فوق الارض او تحتها فتستند (التمايزان)
لان المكان لهما نعله ولو كان اجزاء المتحرك بالحركة الدورية ليس لها نعله
لم يكن للقمر ولا للشمس ولسائر الكواكب ولا لمكانها نعله والضرورة تبطله
ولما كان الحجر عند جريان الماء عليه ساكنا واللازم باطل بالضرورة بيان
الملازمة ان الحركة هي مفارقة سطح الى سطح آخر على تقدير ان يكون
المكان هو السطح والحجر عند جريان الماء حصل له مفارقة سطح الى سطح
آخر فيكون متحركا فلا يكون ساكنا لا يقال سكونه باعتبار نسبته مع الساكنات
والحجر عند جريان الماء عليه نسبته باقية مع الساكنات لان بقاء النسبة يعلل
سكونه اذ يقال نسبة هذا الجسم الى الساكنات باقية لانه ساكن فلا يصح تعليل ما هو
معلول له وللقائل ان يقول الحركة هي انتقال المتحرك من سطح الى سطح او لا مفارقة
سطح عن المتحرك واتصال سطح آخر به فلا يلزم ان يكون الحجر الواقف متحركا فان
قيل يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون لانه ليس بساكن اذ السكون هو الحصول
في مكان واحد اكثر من زمان واحد والحجر ليس كذلك قلنا لا نم امتناع عدم السكون
ما ذكرتم بل عدم الحركة عما من شانه الحركة وهو صادق هنا واللازم ازدياد المكان
ونقصه والمتمكن بحاله كما لو اتكعبت شمعة مدورة فان المكان يزداد لان
السطح المحيط بالمدور اصغر من المكعب لان الشكل المستدير اوسع الاشكال

يعني لو فرضنا سطحين محيطين بجسمين مستدير ومكعب والسطحان متساويا
المساحة كان مساحة الجسم الكري اكبر من مساحة الجسم المكعب ويلزم من ذلك انه
اذا تساوى الجسمان يكون السطح المحيط بالمكعب اكثر مساحة من المحيط
بالمدور فعلم من ذلك ان المتمكن باق مع ان المكان ازداد عند التكعيب و
بالعكس اي كما اذا جعلت الشمعة المكعبة كرة فان المكان ينقص لما
ذكرنا والمتمكن بحاله لكن التالي وهو ازدياد المكان ونقصه مع بقاء المتمكن
بحاله محال فالمقدم مثله وللقائل ان يقول لا نم بقاء المتمكن بحاله فان مقداره
يتغير اقول وايضا هو مشترك الالزام فانه لو كان المكان هو الخلاء كان الخلاء
المشغول بالشمعة حال كونها مكعبة اكثر من الخلاء المشغول بها حال كونها
كرة والدليل على امكان الخلاء انه لو رفع ملساء اي بلا اختلاف في اجزائه (صفحة مه)
رفعا وخفضا ولا مسام فيه اصلا عن مثلها دفعة لخلا الوسط اول
زمان الارتفاع لان الجسم كالهواء مثلا انما يصل الى الوسط من الاطراف
بناء على راي الحكيم فحال كونه على الطرف يكون الوسط خاليا لامتناع حصول
جسم في زمان واحد في مكانين لكن المقدم وهو الرفع المذكور ممكن لانا
نعلم بالضرورة امكان وجود سطحين على الصفة المذكورة بحيث لا يتخللهما
ثالث وامكان رفع جزء من الاعلى عن الاسفل دفعة المستلزم لرفع
الجزء الثاني منه اذ لو بقي الثاني لزم وقوع التفكك في السطح
لتحرك البعض مع سكون الآخر لا يقال الورقة المسطحة على ما تحتها
يرتفع بعض جوانبها دون البعض ولا تفكك لانا نقول نحن نعرض
الكلام فيما لا ينعطف لصلابته كصفحة من حديد واذا ثبت امكان
المقدم وهو الرفع امكن التالي وانما فرض الصفحات ملساء (الصفحتان مه)
ليحصل الانطباق التام بحيث لا يمكن بقاء الهواء في وسطها
اصلا اذ مع الخشونة لا يحصل ذلك وانما قلنا على راي الحكيم اذ على
اصل المتكلم جاز حصول الجسم في الوسط بخلق الله الفاعل المختار (الفاعل مه)
بدون المرور على الاطراف فان قلت ان اراد بالدفعة الآن فلا نم

Copyright © King Saud University